مقدمة

لقد أثبت الإرهابيون - دولا كانوا أم جماعات – براعتهم الفائقة وذكاءهم على الصعيدين الوطني والدولي في استخدام كل وسائل العلم الحديثة المتاحة لهم ، وأبدعوا في تطبيقها بغية تحقيق أهدافهم الضالة والوصول لأغراضهم الدنيئة .

وهكذا استطاع أولئك الإرهابيون – دولا كانوا أم منظمات – أن ينفذوا أعمالهم الإرهابية التخريبية من أدنى الأرض إلى أقصاها ، متخذين في ذلك صورا وأشكالا عدة يحققون من خلالها مطامعهم وأهدافهم اللإنسانية ويسفكون بها الدماء الطاهرة للآلاف من الأبرياء من بني البشر على مر العصور والتاريخ ضاربين عرض الحائط بكل المثل القيمة والقيم النبيلة غير مكترثين بالقانون الدولي العام ولا حتى بالقانون الداخلي للبلدان التي يرتكبون تلك الجرائم على إقليمها .

إن عدم مساءلة الإرهابيين – دولا كانوا أم منظمات – هي التي تدفعهم دفعا إلى ارتكاب أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية وتكرارها دون رحمة أو لين ، فلو وجد أولئك الإرهابيون المساءلة الحقيقة والفاعلة من قبل المجتمع الدولي لكانوا عبرة لغيرهم عما اقترفت أياديهم ، ولتحقق الردع العام فامتنع غيرهم من الدول الداعمة أو الراعية أو القائمة بالأعمال الإرهابية عن مثل تلك الأعمال ، ولتم القضاء على الجماعات الإرهابية في شتي بقاع المعمورة أو على الأقل تم تحجميها.

إن قيام الجماعات الإرهابية والدول الراعية والداعمة له بأبشع المجازر في تاريخ البشرية يأتي من كونهم آمنين من العقاب معتقدين أن المجتمع الدولي غير قادر على محاسبتهم ، مستفيدين من الانقسام الحاد الموجود لدى المجتمع الدولي بشأن جريمة الإرهاب الدولي.عاملين بقاعدة من أمن العقاب أساء الأدب .

الأمر الذي دفعنا إلى اختيار موضوع " المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية " ليكون موضوع رسالتي هذه إيمانا مني بأنه متى سئل أولئك الإرهابيون عما اقترفت أياديهم وتمت محاسبتهم وعقابهم عن فعلتهم محاسبة حقيقية وفاعلة على نحو يحقق العدالة والردع العام والخاص فإن الإرهابيين لن تقوم لهم قائمة أخرى ، ولن يقدم غيرهم على ارتكاب أي عمل إرهابي في المستقبل .

صحيح أن المتجمع الدولي يسعى إلى منع الجريمة الإرهابية ووأدها منذ البداية تجنبا لأضرارها الجمة التي قد لا يستطيع تداركها في معظم الأحيان ، إلا أنه في ذات الوقت – و بلا شك - إن وجد آلية قوية وفعالة لمحاكمة أولئك المجرمين فإن مثل تلك الجرائم لن تتكرر لا على الصعيد الوطني، ولا على الصعيد الدولي .

أهمية الدراسة :

تعود أهمية هذه الدراسة إلى خطورة الجريمة الإرهابية الدولية ؛حيث باتت الجماعات الدولية اليوم ترتكب أبشع الجرائم وأعنفها على الصعيدين الدولي والوطني على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، الذي بات دوره يقتصر على مجرد الشجب والاستنكار لتك الأفعال، أو على مجرد القيام بضربات جوية محدودة النطاق لتلك الجماعات دون البحث الحقيقي عن حل جوهري لتلك الظاهرة المتنامية .

 وعلى الرغم من أن المجتمعات البشرية قد عرفت الإرهاب منذ أقدم العصورإلا أنه بات من الملاحظ أن دائرة الإرهاب في الفترة الأخيرة قد اتسعت واتخذت أبعاداً جديدة خطيرة باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي ، كما لم تعد هذه الأعمال البشعة تختار أهدافاً محددة أو أشخاصاً بذواتهم بل باتت تضرب دون تمييز أو تحديد فلا هدف لها سوى الانتقام وإسقاط أكبر قدر ممكن من الضحايا الأبرياء .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستوي الدولي من إبرام لاتفاقيات وقرارات وإصدار لتوصيات عدة من أجل الحد من هذه الظاهرة إلا أن هذه الظاهرة باتت تتصاعد بشكل ملفت للانتباه؛ الأمر الذي يجعلنا نتساءل: هل ستقل هذه الظاهرة أو تنعدم إذا تم محاسبة أولئك الجناة ومساءلتهم على الصعيد الوطني والدولي ؟!

إن كل يوم يمر دون محاسبة الجاني الإرهابي – دولاً كان أم جماعات – عن أعمالهم الإرهابية يزيد من عزيمتهم ويقوي من شوكتهم ويجعلهم يشعرون على خلاف الحقيقة بأنهم قوة تعلو على قوة القانون الدولي الأمر الذي يزيد من إرهابهم ووحشيتهم ويهدد أمن واستقرار الشعوب.

لاشك أن محاسبة الجناة وتفعيل المسئولية الدولية بمحاكمتهم عن أعمالهم الإرهابية سوف يؤدي إلى الحد من هذه الظاهرة بشكل كبيرة كما أن تلك المساءلة سوف تحقق أهم مبدأ وهدف للأمم المتحدة ألا وهو تحقيق الأمن والسلم الدوليين . من هنا كانت أهمية هذا البحث .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن وسيلة فاعلة وقوية وناجحة يمكن من خلالها مساءلة الجماعات الإرهابية وكذا الدول الراعية والداعمة للعمليات الإرهابية على المستوي الدولي .

وذلك من أجل الحد من ظاهرة الإرهاب الدولي أو القضاء عليه . وإيمانا من الباحث بأهمية مساءلة الجناة تحقيقا للردع العام والخاص وللعدالة .

مشكلة الدراسة

- الاختلاف الشديد والانقسام الحاد بين المجتمع الدولي حول تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي يجعل محاسبة الجماعات والدول القائمة به أمرا صعبا وشاقا ويحتاج الأمر إلى التوافق حول إيجاد تعريف دقيق وجامع مانع للعمل الإرهابي للمساعدة في مقاومته والحد منه ودحره على المستوى الدولي ، خاصة أن بعض الدول تنكر وصف هذه الأعمال بالإرهابية في حين تكسبه بعض الدول هذا الوصف ، لذا يحتاج الأمر إلى التوافق المبدئي حول التعريف لهذه الظاهرة .

- تعمد بعض الدول والجماعات الإرهابية استخدام الإرهاب في الصراع السياسي ، مما جعل من الصعوبة بمكان تعريف الإرهاب وتمييزه عن غيره من الأعمال الدولية الأخرى المشروعة؛ كالدفاع الشرعي، والغير مشروعة كإبادة القرصنة والحرب، ومن ثم يبقى التساؤل هل هناك آلية قانونية ما يمكن من خلالها تمييز العمل الإرهابي الدولي عن الأعمال الدولية الأخرى المشروعة؟!

- على الرغم من كثرة الاتفاقيات الدولية المعنية بالجرائم الإرهابية وتعددها ، إلا أن الدول المعنية بها – الراعية والداعمة للعمل الإرهابي - قد لا توقع على تلك الاتفاقيات وإن وقعت فقد تتعمد البحث عن تفسيرات عدة للنص بغية الهروب من تطبيقها . الأمر الذي يجعل الباحث يتساءل عن آلية يمكن من خلالها العمل على إلزام تلك الدول بهذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية، تحقيقا للأمن والسلم الدوليين .وهل قواعد المسئولية الدولية تكفي في حد ذاتها في تحقيق الردع العام والخاص والعدالة، أم أننا مازلنا في حاجة إلى وسائل جديدة .

- ما الأسس التي من خلالها نستطيع مساءلة الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها والداعمة لها عن أفعالها الإرهابية البشعة ؟

- ما هو إرهاب الدولة وما هي صوره وأشكاله ؟

- ما هو دور القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الأبرياء من ضحايا الأعمال الإرهابية ؟

- هل هناك وسيلة ما يستطيع المجتمع الدولي من خلالها منع الجريمة الإرهابية الدولية من الأساس ؟ وما هو دور المنظمات الدولية في هذا الصدد؟

- هل يجب تسليم المتهم بجريمة إرهابية ؟ أم أنه يعد قائما بعمل سياسي ومن ثم يحظر تسليمه؟

- هل هناك محكمة دولية متخصصة بنظر جرائم الإرهاب الدولي ؟ أم أن الأمر يقتصر على المحاكم الوطنية ؟ وهل لمحكمة العدل الدولية دور في محاكمة الدول المتهمة بكونها راعية و داعمة للعمل الإرهابي ؟ وهل للمحكمة الجنائية دور في محاكمة الأفراد المتهمين بالقيام بأعمال إرهابية ؟

- هل نحن في حاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية تختص بنظر جرائم الإرهاب ؟

 كل هذه التساؤلات وغيرها سوف أحاول إن شاء الله الإجابة عنها من خلال بحثي هذا سائلاً المولي عز وجل أن يوفقني إلى ما يحب ويرضي والله المستعان .

منهج الدراسة :

 تقوم هذه الدراسة على أساس المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي لموضوع المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية، وذلك من خلال تتبع الظاهرة وأسبابها، والبحث عن وسيلة فاعلة يمكن من خلالها مسائلة الجناة – دولا كانوا أم جماعات إرهابية – عما اقترفت يداهم وطرح رؤية الباحث في هذا المجال .

خطة الدراسة :

 لقد آثرت أن أتناول موضوع " المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية " من خلال فصل تمهيدي وثلاثة فصول وذلك على النحو التالي :

الفصل التمهيدي : وسأخصصه – إن شاء الله – للحديث عن " ماهية الإرهاب الدولي أشكاله وأسبابه " وسوف أتناول هذا الفصل من خلال مبحثين الأول : أخصصه للحديث عن تعريف الإرهاب وتمييزه عن غيره وذلك من خلال مطلبين : المطلب الأول نتناول فيه: ماهية الإرهاب الدولي والمطلب الثاني نتناول فيه : تمييز الإرهاب عن غيره من الأعمال المشابهة الأخرى.

 أما المبحث الثاني فسأخصصه – بإذن الله للحديث عن : أشكال الأعمال الإرهابية وأسباب انتشارها وذلك من خلال مطلبين : المطلب الأول أتناول فيه : أشكال الأعمال الإرهابية الدولية والمطلب الثاني أتناول فيه : أسباب ودوافع العمل الإرهابي.

 وسأخصص الفصل الأول – إن شاء الله - من هذه الرسالة للحديث عن : ماهية المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية وذلك من خلال مبحثين: المبحث الأول سوف أتناول فيه – بإذن الله - : تعريف المسئولية الدولية وشروط قيامها من خلال مطلبين : المطلب الأول : تعريف المسئولية الدولية أما المطلب الثاني فسأخصصه للحديث عن : شروط قيام المسئولية الدولية عن الأعمال الإرهابية.

أما المبحث الثاني فسأخصصه – إن شاء الله – للحديث عن: الأساس القانوني للمسئولية الدولية وذلك من خلال ثلاثة مطالب : الأول أخصصه للحديث عن : نظرية الخطأ كأساس للمسئولية الدولية والثاني للحديث عن : نظرية المخاطر. أما الثالث فأخصصه للحديث عن : مسئولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة.

وسأخصص الفصل الثاني – بإذن الله تعالي – للحديث عن " دور القانون الدولي الإنساني في تقرير المسئولية الدولية عن الجرائم الإرهابية " وذلك من خلال مبحثين : الأول سوف أتناول فيه : إرهاب الدولة ونماذج تطبيقه عليه وذلك من خلال مطلبين: الأول: أخصصه للحديث عن إرهاب الدولة وخصائصه، و الثاني: أتناول فيه بعض التطبيقات العملية على إرهاب الدولة .

أما المبحث الثاني فسأتناول فيه : إرهاب الدولة في ظل القانون الدولي الإنساني وذلك من خلال مطلبين: الأول: نخصصه للحديث عن : إرهاب الدولة والدفاع الشرعي الوقائي . والثاني للحديث عن : إرهاب الدولة والقانون الدولي الإنساني.

وسأخصص الفصل الثالث – بإذن الله تعالي للحديث عن " التعاون الدولي في مواجهة الأعمال الإرهابية " وذلك من خلال مبحثين: الأول: أخصصه للحديث عن : الالتزام الدولي بمنع الأعمال الإرهابية ونتناوله من خلال مطلبين: الأول: نبين فيه دور المنظمات العالمية والإقليمية في رسم الأطر العامة لمنع الجريمة الإرهابية. والثاني: للحديث عن الوسائل الدولية لمنع الجريمة الإرهابية.

أما المبحث الثاني: فسأخصصه للحديث عن : قمع الأعمال الإرهابية. ونتناوله من خلال مطلبين الأول بعنوان : تسليم المتهمين بجرائم الإرهاب الدولي والثاني الاختصاص القضائي بجريمة إرهاب الدولة .